

التاريخ : 2017/11/26

الإشارة : SHC/CH/CFO/LS/202/17

السادة / شركة بورصة الكويت  
تحية طيبة وبعد ،،،

**الموضوع : إفصاح مكمل بخصوص صدور حكم من محكمة التمييز**

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وتعليمات هيئة أسواق المال بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية بموجب الكتاب العاشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وإحاقا لإفصاحنا السابق بتاريخ 2017/08/07 ، نرفق لكم نموذج الإفصاح المكمل المتضمن الإفصاح عن صدور حكم من محكمة تمييز دبي – في دولة الإمارات العربية المتحدة لصالحنا، حيث قضى برفض الطعن المقدم من الشركة المدعى عليها وتأييد حكم الاستئناف الصادر لصالح إحدى شركاتنا التابعة المملوكة لنا بنسبة 91.053% وقضى بالحكم بالزام (الطاعنة) بسداد مبلغ 16,243,000 درهم بالإضافة إلى الفوائد القانونية بواقع 9% منذ تاريخ رفع الدعوى وحتى تمام السداد لصالح شركتنا التابعة وفي ذات القضية نقضت محكمة التمييز وألغت حكم محكمة الاستئناف القاضي بالزامنا بسداد مبلغ 1,375,000 درهم إماراتي لصالح الشركة (مطعون ضدها) المدعية تقابلا وألغت ما قضت به محكمة الاستئناف من سداد المبلغ المذكور.

علما أن تحديد الأثر المالي يعتمد على تنفيذ الحكم وقيمة الأصول المنقولة وغير المنقولة التي سيتم تنفيذ الحجز عليها، وسنوافيكم بالأثر المالي بناء على ما تقدم في حينه.

وتفضلوا بقبول وافر الإحترام والتقدير ،،،



طلال زين الهذال  
رئيس مجلس الإدارة



نسخة

الس ادة/ هيئة أسواق المال

## نموذج الإفصاح المكمل

2017/11/26	التاريخ
شركة سنرجي القابضة ش.م.ك.عامة.	اسم الشركة المدرجة
إفصاح مكمل من شركة سنرجي القابضة بخصوص دعوى مقامة من إحدى شركاتها التابعة المملوكة بنسبة 91.053 % للمطالبة باسترداد دفعة مقدمة لبناء سفينة إنعاش أبار نفط بحرية بقيمة 16,243,000 درهم إماراتي	عنوان الإفصاح*
2017/08/07	تاريخ الإفصاح السابق
<p>- منطوق حكم التمييز / تم رفض الطعن المقدم من شركة جراند ويلد ( الطاعنة ) وإلزامها بسداد مبلغ 16,243,000 درهم إماراتي لصالح شركتنا التابعة ( مطعون ضدها ) مع الفوائد القانونية بواقع 9% من تاريخ رفع الدعوى وحتى تمام السداد ومبلغ الفي درهم إماراتي أتعاب المحاماة ومصادرة التأمين.</p> <p>- في ذات القضية تم نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به أن تؤدي الشركة التابعة ( الطاعنة ) لشركة جراند ويلد ( مطعون ضدها ) مبلغ 1,375,435 درهم إماراتي وألغت حكم محكمة الاستئناف القاضى بذلك.</p>	التطور الحاصل على الإفصاح
يعتمد ذلك على إمكانية تنفيذ الحكم وقيمة ما يتم الحجز عليه من أصول منقولة وغير منقولة للوفاء بقيمة المبلغ المحكوم به وسيتم الإفصاح عن ذلك في حينه تبعا لإمكانية تحديد الاثر المتوقع نتيجة لتنفيذ الحكم .	الأثر المالي للتطور الحاصل (إن وجد)

